عن الصحفيين العراقيين ويومهم

عدّ العراق منذ العشرين من أيار عام ٢٠٠٣ تاريخ بدء العمليات الحربية لإسقاط النظام السابق عبر ما سمي حينه بعملية(تحرير العراق) من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والدول المتحالفة معها ، من أخطر المناطق التي تواجه العمل الصحفي والإعلامي وكان هذا التشخيص من قبل منظمات دولية محايدة معنية بالشأن الصحفي والإعلامي ،إذ تم توثيق قتل أكثر من ٣١٥ صحفياً وإعلامياً عراقياً، و٢٢ أجنبياً ، قتل بعضهم على أيدي مسلحين أو مليشيات وقسم منهم خلال تواجدهم في أماكن وقعت فيها انفجارات إرهابية وآخرين بنيران القوات متعددة الجنسيات أو بنيران القوات العراقية و تم اعتقال أكثر من ٦٨ صحفياً و اختطاف ٥٥ عراقياً وأجنبياً وتم الإفراج عن بعض المختطفين الأجانب بموجب فدية مالية دفعتها دولهم عبر وساطات محلية.

جاسم العايف

أما الصحفيون العراقيون الذين تم اختطافهم على أيدي مجهولين مسلحين فقد تعرضوا للتعذيب بقسوة ووحشية وأصيب بعضهم بعاهات دائمة قبل الإفراج عنهم، ولا يزال بعضهم مجهول المصير و فقدت عوائلهم أي اثر لهم، وتبخروا كأنهم لم يكونوا قد وجدوا قط في الحياة وعلى الأرض العراقية بالذات .

عام ١٨٦٩ وفي ١٥ حزيران منه صدرت (زوراء) في بغداد وهي أول صحيفة عراقية باللغة العربية ، بعد أكثر من ثلاثة عقود من حكم العراق من قبل الدولة العثمانية ، ذلك الحكم الفاسد الجائر والذي حرم حتى النطق باللغة العربية وعدّه جريمة كبرى تستحق العقاب.

تم اعتبار ذلك التاريخ منذ أوائل سبعينات القرن المنصرم، يوماً للصحافة وللصحفيين في العراق. واستعادته في هذه المرحلة يدفعنا لاستذكار عالم المسؤولية في إظهار الحقائق والوقائع أمام الرأي العام وتبصيره بما حدث ، للعراق ولماذا وكيف يمكن معالجته. ومحاولة المساهمة في صياغة توجهاته والتخلص بهذا الشكل أو ذاك من أزماته. يكتسب هذا التاريخ أهميته الكبيرة في الظروف التي نعيشها، فبعد سقوط النظام انفتح الفضاء واسعا أمام العراقي لما يبدد عزلته وخنقه عبر الخطاب الأيدلوجي الأحادي الذي لا حقيقة سواه، ولا مكان في المجتمع العراقي إلا لحزبه الأوحد فقط. لعبت الصحافة الوطنية في العراق سرية أو علنية دوراً مشهودا في المسيرة الوطنية العراقية وحاول الحكام الذين تعاقبوا على العراق لجم الصحافة والصحفيين بوسائل قهرية شتى، وإحالة بعضهم للمحاكم والسجن والحجز القسري وإسقاط الجنسية، ولقد قدم بعض الصحفيين العراقيين بمختلف توجهاتهم الاجتماعية – الفكرية التضحيات وتحملوا أنواع المعاناة والاضطهاد والفصل والسجن والتشرد والبطالة وثمة أمثلة دالة على نصاعة الموقف النضالي الوطني لبعض الصحفيين العراقيين وانحيازهم إلى جانب شعبهم ووطنهم و دفعوا لذلك أثماناً قلّ نظيرها في أمكنة أخرى فغصت السجون بألمع الأسماء الصحفية في العراق وتعرض بعضهم غدراً لأشد أنواع التعذيب وقسم منهم اختفى دون معرفة مصيره ، ومنهم من ارتقى المشانق شهداء لقاء قناعاته بقضيته العادلة ومن اجل تبديد المظالم التي تقع على كل العراقيين دون تمييز. إن السجل التاريخي للصحافة في العراق– خاصة– ذلك السجل المرتبط بالقضية الوطنية الديمقراطية العراقية دون تكريس لهوية و منطقة وطائفة و قومية وعشيرة لامعاً وباعثاً على الفخار. وبعد انفتاح الساحة العراقية على أطياف ومشاهد صحفية إعلامية لا يمكن حصرها تتكرر المأساة ثانية بطريقة همجية تجاه بعض الصحفيين والإعلاميين في محاولة لشراء ذممهم أو دفعهم للنكوص والتردد أو عزلهم عن شعبهم العراقي وهو يخوض معركته من اجل الانبثاق الجديد ورسم ملامح المستقبل الذي يجب أن يصبح عليه العراق وشعبه. وفي حالة عدم استجابتهم فلا شيء سوى الابتزاز والاختطاف والقتل بدم بارد بوحشية لا شبيه لها. كل ذلك جرى للصحفيين والإعلاميين في العراق وهم يحاولون نقل الواقع والأحداث في بلد أصبح تحت مجهر العالم كله عقب زلزال ٩ /نيسان ٢٠٠٣ حيث ترك العراق بكامله نهبا لكل من هب ودب وتركت بنيته التحتية عرضة للتخريب والسرقة ولم يسلم جراء ذلك كل شيء، وأعقب تلك الكارثة الوطنية قرارات غير صائبة مازال العراقيون يدفعون أثمانها دون مبررات مقنعة ، وكان يمكن تفاديها بوسائل أخر وبطرائق أكثر فعالية وشرعية وإنسانية وعدالة. إن كل ذلك الذي جرى للصحفيين والإعلاميين ومما لم يكشف عنه من وسائل التهديد والترغيب والتخويف و الإغراءات لم تفت في عضد بعضهم وجهودهم لاستكشاف الوقائع اليومية وما يحيط بها من مشاهد مرعبة دموية لا شبيه لها في تاريخنا المعاصر لتمزيق العراق والنيل من نسيجه الاجتماعي تحقيقاً لمآرب ومطامع ومخططات دولية- إقليمية لا شأن للعراق وللعراقيين بها. يواجه بعض المسؤولين الجدد العمل الصحفي والإعلامي الذي لا ينسجم وتوجهاتهم بشكوك دائمة ويصبح الصحفي محاطاً بسوء النوايا جراء عمله الحر وبحثه الدائب عن الحقيقة التي غالبا ما تختفي خلف مطامع تخضع للسرية والكتمان والتحفظ.

في يوم الصحافة في العراق، ومع صدور قانون حماية الصحفيين والتحفظات الكثيرة المثارة حوله ، على كل الأطراف في الدولة والبرلمان والحكومة ، القيام بواجبها القانوني والإجرائي للوقوف بوجه الانتهاكات الوحشية التي جرت وما زالت تجري تجاه بعض الصحفيين العراقيين ووضع حد لعمليات الاعتداء عليهم و القتل والاختطاف والابتزاز والتهديدات والاعتداءات التي تنالهم جراء عملهم ومواقفهم من اجل التوصل للمعلومة وكشفها بحرية وصدق وأمانة أمام الرأي العام خدمة لوطنهم وشعبهم. ومع كل الخسائر التي وقعت على المكون الصحفي والإعلامي في العراق ومع كل الأذى المتوقع ومع كل ما جرى وما سيجري فلا يمكن للصمت الإعلامي والصحفي أن يكون سيد الموقف ، لأن العراق ووحدته وتطوره ورفاه شعبه أثمن ما يمكن الحفاظ عليه في زمن بات بعض اللاعبين الدوليين والإقليميين يدفع بالعراق والعراقيين نحو مستقبل مجهول مرعب.

في ظرف كهذا يعمل صحفيو العراق

روح المؤامرة

علي حسين عبيد

تضخيم المنجز الفردي بدأ يتصدر أهداف الشخصية العراقية في الأشهر الأولى بعد نيسان ٢٠٠٣، والسبب يُعزى إلى حالات التغييب القسري والتهميش المتعمّد للفرد على مدى عقود -وربما قرون- متتابعة، وتحجيم دوره في تشكيل الخريطة السياسية للبلد، لذلك ما أنْ رُفعت القضبان وأزيحت حالات التكَبيل المتواصل للشعب، حتى أفصحت الشخصية العراقية عن رغباتها في التصدّر والظهور والتضخّم الذاتي، مقرونا بإلغاء الدور الجماعي أو محاربته في تشكيل الاحداث والنتائج في هذا المجال أو ذاك.

وهكذا قفز الهامش إلى المركز في الحياة العراقية عموما، وهو أمر محمود لو أنه حدث بصورة متدرجة وطبيعية، فالكل يطمح إلى الرقي والتطور، ولكن عندما تتم عملية الارتقاء من الهامش إلى المركز بصورة دراماتيكية متعجلة، كما حدث معنا في العراق، فإن النتائج السلبية المرافقة ستكون كبيرة ومنها على سبيل المثال، شيوع ظاهرة المغالاة الفردية على حساب روح الجماعة، والتي طبعت عموم الأنشطة العملية وحتى الفكرية منها، بل يشير بعض المختصين إلى ما هو أخطر من ذلك، عندما يؤكد تضاؤل الولاء الوطني مقابل بروز الولاءات الفرعية، وهو نتاج طبيعي وواضح، للروح الفردية التي أخذت تطغى على كل شيء.

ولعل الأخطر في هذا المضمار، تفشي روح المؤامرة بين الفرد والجماعة في إدارة معظم المجالات التي تتطلب عملا ذا طابع تشاركي، سواء في إدارة المؤسسات الحكومية ذات الطابع السياسي، أو في الاقتصاد أو التعليم أو حتى الأنشطة الإعلامية والثقافية عموما، فحين يعمل الفرد ضمن مجموعة تقود المؤسسة الفلانية، فإنه يريد أن يحتل الصدارة في كل شيء، ويطمح بل يطمع ويعمل على لفت الانتباه إلى شخصه ومنجزاته الفردية، أما الآخرون فليذهبوا إلى الجحيم!، هذه الروح الفردية المغالية تساورها هواجس المؤامرة على الدوام، وتنظر إلى الجميع ليس كشركاء بل أعداء يحاولون سرقة الأضواء منه، أو التقليل من ضخامة شخصيته، وهو مرض نفسي بدأ يتفاقم في الشخصية العراقية كإفراز متوقع للانفتاح السريع في مجالات الحياة العراقية كافة، لذلك بدأت هواجس الروح المتخوفة من الآخر تتصاعد وتنمو لدى الفرد، فأصبح العمل الجماعي يعيق طموحاته النفسية التي تهدف إلى تلميع ذاته، والنظر إليه على انه الأهم دائما، وهو كما ذكرنا نتاج تهميش مسبق عانته الشخصية العراقية طويلا، لذلك نلاحظ أن الفرد العراقي في المرحلة الراهنة غالبا ما يفضل نفسه على الآخرين، وغالبا ما يسعى إلى تصدّر المشهد أيا كان نوعه أو مناسبته، وقد وصل الأمر ببعضهم إلى حد الصراع والتنازع على احتلال المقاعد الأولى لهذا المحفل السياسي أو الاجتماعي أو الثقافي، أو ذاك!!، وهي ظاهرة نفسية مرضية تؤكد رغبة الشخصية العراقية بتضخيم الذات على حساب الآخر أو الجماعة، ولا علاقة لهذا الأمر بالمكانة الاجتماعية أو السياسية أو الدينية وسواها، فالمقامات محفوظة، وينبغي أن تكون كذلك دائما، لكن أن يتصارع الأفراد (النخب وسواهم) على حالة كهذه، فهذا دليل مؤكد على العطش الخطر لتمجيد الذات، وثمة حالة من اللهاث العجيب وراء المكاسب، تتلبس الفرد، لاسيما المادية منها، حتى لو جاء هذا الأمر على حساب الآخرين!، وهذه إشكالية نفسية مؤسفة قد تنعكس بخطورتها على الواقع المجتمعي عموما، فهي لا تتسق مع التوجه العام نحو التحرر والانفتاح والعمل في ظل شفافية ونزاهة ينبغي أن تشكل الملامح الأهم والأوضح للمرحلة العراقية الراهنة.

ولكن لا يصح أن يستمر الحال كما هو عليه، فالبلد يحتاج إلى العمل الجماعي المتعاون أكثر من أية مرحلة ماضية، والوصول إلى هذا الهدف يتطلب تخليص الفرد من الشعور المزمن بالمؤامرة إزاء الآخرين، ونشر روح التعاون والعمل الجماعي المثمر، وقد تبدو الحلول أو معالجة هذه الظاهرة غاية في الصعوبة، وهو أمر صحيح، كونه يتطلب سعيا جماعيا منظّما، يبدأ من قمة الهرم (السياسي الثقافي الاجتماعي) لمكافحة (روح المؤامرة) ونشر ثقافة العمل الجماعي التعاوني والثقة المتبادلة بين الجميع، وهذه القضية من مهام النخب العراقية قبل غيرها.

سُنّة سيئة

علاء مشذوب عبود

من شاهد الفيلم السينمائي (سوق المتعة) لا يتعجب مما يحصل في العراق من متاهات سياسية، دخل بها بعض من رجالات السياسية الجدد ولن يخرجوا من نفقها أبداً، ومن الصعب أن نجد الأعذار للثالوث الذي أقيمت على أساسه الدولة العراقية الحديثة (السياسي– الدستور – الشعب)، والأسباب بيّنة للبسيط قبل الحاذق.

فشعب أُحكمت القبضة عليه لأكثر من خمسة وثلاثين عاماً، وأُقحم بثلاثة حروب وحصار، وتسلط عليه الجهلة والساقطون في بئر الدعارة والخارجين منها، حتى أشبعوا إذلالاً ومهانة، وعجباً للكثير ممن يدعي النضال ضد النظام البعثي الفاشستي، الذي كاد أن يقتل أبنه بعد أن قتل البعض من أهله ابتداء من أخي زوجته، إلى أزواج بناته، وأولاد عمومته ورفاق دربه الأسود، بل ومعاونيه ومقربيه من حزبه الملعون، حتى أصبحت أغلب فئات الشعب تلوذ بالظل خوفا من الضوء، تلوذ بالماء خوفا من الجوع، تلوذ بكراتين المقوى خوفا من البرد، وبين ليلة وضحاها أطلقت لهم حرية الاختيار لتحديد مصير أمة بثقل العراق وتاريخه وحضارته، وثرواته، وهو مكبل بكل هذه الجراح والدولة الإسلامية الرحيمة المحيطة التي تكن لنا كل الحب والأخوّة مرة تحت عنوان العروبة ومرة تحت عنوان الدين أو المذهب.

وساسة في أغلبهم مشردون بين المعتقلات والسجون وعند البعض من دول الجوار، وحتى من نبت ريشهم بعد السقوط ونادوا بخروج الاحتلال، لا يمكن أن ينتجوا ثقافة المصالحة مع النفس والآخر، وحتى عقلاء القوم، ممن راهن الكثير من الشعب المقهور الإرادة، وربما الاتكالي في إرادته لما يخص الدين والدنيا، أقحموا على الساحة السياسية عنوةً بعد أن سلم الكثير من أبناء الشعب بمختلف طوائفهم رقابهم ولحاهم الكريمة بيدهم وهم لم يعهدوا منذ مئات السنين مثل هكذا مسؤولية، وراحوا ربما مجبرين ينادون بكتابة الدستور بأسرع ما يمكن، وعبثاً راح المساكين من بعض النخب والمثقفون والساسة والصحافيون يحاولون وقف مثل هكذا تصرف يعود على البلد بالشر العظيم، وضربوا لهم الكثير من الأمثلة التي ليس غدها ببعيد.

ومنها اليابان التي بقيت تحت الاحتلال سبع سنوات ولم تكتب دستورها بل لم يسمح لها الاحتلال الأمريكي البغيض، بأن تصدر ولو صحيفة واحدة، حتى إذا ما استقرت الأوضاع وهدأت النفوس، استطاع المارد الأصفر ومن خلال السلم فقط أن يعيد احتلال أمريكا ليس بنشر الإسلام وإسقاط الأبراج المدنية، بل بالتطور التكنولوجي والتقني والصناعة الطبية الدقيقة، بل وحتى الصناعات الميكانيكية الطبيعية مثل السيارات، فاليابان تعول على استمرار نجاح شركاتها من خلال تلك المعاهدات القديمة، فهي تبيع ما يقارب ثلاثة ملايين سيارة سنوياً لأمريكا، بما يعادل أكثر من نصف إنتاجها لباقي العالم.

وعودا على بدء، فإن أساس الإشكالية هي هنا مركبة، بين شعب يتكلم باسم الوطنية وينتخب على أساس الطائفية، وبين سياسي يتكلم باسم الوطنية والعراق الموحد، ولا يدق منشورا انتخابيا واحدا في مناطق من غير طائفته، وعندما ينتقل البرلمانيون المنتخبون بآمال وأحلام المذهب الذي سيؤدي بهم إلى النجاة من النار، يبدأ الاختلاف من جديد، في كون أن الذي ينظم عملهم واتفاقاتهم هو الدستور.

وهنا يكمن السر المكين، فالدستور، لا يمكن تغييره إلا بتغيير الشعب، والساسة لا يمكن أن يتفقوا باعتبار أن لكل منهم ذريعة دستورية، والفساد والنهب على قدم وساق.

والشعب الذي راح من وراء صندوق الانتخاب ينتظر مخلصا إلى حيث الجنان يحترق بنار المفخخات، ومن سَلِمَ منها، راح يقف في طوابير الإذلال عند السيطرات والتفتيش، ليعود من جديد يلعن الساعة التي انتخب بها، ولكن لا أحد يستجيب له أو يعذره لأنه لم ولن يتعظ من الخطأ السابق.

السُنّة السيئة التي أسسها العراقيون ووافق عليها الجميع هي الدستور، فهو مكمن المشكلة، لأنه يحمل من المتناقضات والفقرات المبهمة التي تحتاج إلى تفسير على الأهواء، والتي لا تحدد شكل الدولة العراقية بالطريقة الصحيحة الشيء الكثير، حتى تسمح (لثلثي ثلاث محافظات من أن تتحكم (بكل المحافظات ومصائرها) واختلق من الألغام والمفخخات والعبوات الناسفة بين أسطره ما يجعل الساسة يسبحون في فضاء التمسك به ولكنّ كلاً على ليلاه يبكي باسم الوطن والشعب، وهم صادقون في ذلك، بعد أن مات الأب وخرج القسام الشرعي بفقرة الـ(١٤٠) والفيدراليات وحق تقرير المصير للبعض دون الآخر، وأن يعقد موظف بعنوان رئيس مجلس محافظة، أو رئيس هيئة استثمار الصفقات مع الدول الأخرى، بل ويُسمح لأي قومية أو طائفة أو أصحاب لغة من أن يرفعوا أعلامهم في مناطقهم عند السفارات العراقية في البلدان الأخرى، حتى أصبح العراق ليس عبارة عن شعب متعدد التوجهات اختار أن يعيش معاً مثل كل شعوب العالم، بل مجموعة من الشركات الخاصة التي تميزها الأعلام الصفر والزرق والملونة، والأعلام الدينية التي تحمل إما اسم لفظ الجلالة أو شعار نبيه، وحتى بعض الآيات القرآنية.

وعجبي لمثل هذه الشركات التنافسية، التي تسعى جهدها لتصدير أزماتها إلى خارج حدودها، والسؤال هل العراق هو البلد الوحيد الذي يتكون من أفراد وفئات وطوائف وقوميات، هل العراق هو البلد الوحيد الذي يتكون من أحزاب وكتل وائتلافات، أم أن أغلب دول العالم هي هكذا .إذن لماذا أرادوا للعراق أن يكون مجموعة شركات هجينة رأسمالية قبيحة في بعض أوجهها تسعى للكسب غير المشروع بحجة الدين والقومية والوطن. وعذرهم في ذلك التمسك بالدستور، وحب الوطن.

أعتقد أن المشكلة التي هي واضحة وفي ذات الوقت مؤلمة، تكمن في الدستور، الذي لا يمكن إصلاحه أو تغييره لمن قرأه جيداً، لذلك سيبقى هذا البلد الجريح يخرج من نفق ليقع في حفرة، ويبقى المنتخبون ينتحبون عند الأولياء الصالحين طالبين من الله الصفح والغفران قبل الانتخابات المقبلة التي لم تحصل بسبب حل المفوضية العامة للانتخابات، وأن حصلت فستخرج بنفس الحلة ولكن بشعارات جديدة.

في بغداد القرن الحادي والعشرين